

ان الحان مارووه في السن رده عليه اذ هما غير الحسن
 كان ابوداود اقربا وجد يرويه والضعيف حين لا يجد
 في الباب غيره فذا كعبه من راي قوي قاله ابن هنده
 والنفسي يخرج من لم يجمعوا عليه تركا حذفه
 ومن عليها الملقب الضعيف فقد انى تساهلا صريحا
 ودونها في رتبة ما جعله على المسانيد فيدعي الجفلا
 كسند الطيالسي واحمد وعده للدارمي التقديرا
 والحكم للسانة بالصحة او بالحسن دون الحكم للمع رارو
 واقبله ان املكه من رجمه ولم يعقبه لضعف ينفق
 واستشكل الحسن مع الصحة في حين فان لفظا يرد فقلصف
 به الضعيف او يرد ما يختلف سنده فكيف ان فرد وصف
 ولا ياتي الفتح في الاقتران ان اتفرد الحسن ذوا صلاح
 وان يكن صحيح فليس يكتسب كل صحيح حسن لا انعكس
 واوردوا ما صح من افراد حيث اشترطنا غير ما اسناد

القسم الثالث من الضعيف
 اما الضعيف فهو ما يبلغ مرتبة الحسن وان يعطى بغير
 قفا قد شرط قبوله فتنسب واثنين قسم غيره وضموا
 سواهما ثقات وبكذا وعد شرط غير جيد وذا
 قسم سواها ثم زد غير الذي قد حقه ثم على ذا فاحتذى
 وعده البستي فيما اوعى لتسعة واربعين نوعا

وسم

وسم مرفوعا حقا فالنبي واشترط الخطيب رفع الصا
 ومن يقبله بذي الارسل فقد عنى بذاك ذال اتصال

المستند

والمستند المرفوع او ما قد وصل لومح وقف وهو في عدا نقل
 واثالث الرفع مع الوصل معا شرط به الحاكم فقيه قطعا

المستند الموصول

وان تميل بسند متقولا فتمتبه متصلا جوصو لا
 سوا الموقوف والمرفوع ولديروان يدخل المقطوع

الموقوف

وسم بالموقوف ما قصرته بمصاحب وصلت او قطعه
 وبعضها الفقه سماه الاثر وان تقف بغيره قيدت بغير

المقطوع

وسم بالمقطوع قول التامبي وفعله وقد راي للشافعي
 تعبيره به عن المنقطع قلت وعكسه اصطلاح البرذنجي

المسوق

قول الامباري من السنة او نحو امرنا حكه الرفع وسوا
 بعد النبي قاله باعصري على الصحيح وهو قول الاكثر
 وقوله كذا نرى ان كان مع عصب النبي فنقول ما رفع
 وقيل لا اوله فلا كذا له والخطيب قلت لكن جعله
 مرفوعا الحاكم والرازي ابن الخطيب وهو القوي
 لكن حديث كان باب المصطفى يتنوع بالاطراف وما تفسا

المستند

المستند الموصول

الموقوف

المقطوع

المسوق

اصطلاح

المستند

المسوق